أحمد التليلي
ومهمات الدعم التونسي للثورة الجزائرية

- الأستاذ الدكتور: مقلاتي عبد الله
جامعة محمد بوضياف - بالمسيلة

- **الملخص**: يعد الزعيم التونسي أحمد التليلي من بين الشخصيات الفاعلة في العمل التحرري المغاربي، وقد ارتبط بحركة التحرر الجزائرية وبمشروع وحدة المغرب العربي، وكان بذلك أنموذجا للنخبة المغاربية التي تؤمن بفكرة التحرر والوحدة والديمقراطية في المغرب العربي، وفي هذا البحث تتبعنا مواقفه من الثورة الجزائرية، وتبين لنا من خلال الاطلاع على كثير من المصادر الجديدة أنه سخر جهوده لدعم الثورة الجزائرية وربط علاقات وثيقة مع قادتها، وكان أمله واسعا في نجاح الثورة الجزائرية لتكون خير تجربة تحررية عربية وعالمية تحقق آمال الشعوب في التحرر والعدالة والديمقراطية.

- **الكلمات المفتاحية**: أحمد التليلي، الثورة الجزائرية، تونس، المغرب العربي.

- **Summary**: The Tunisian leader Ahmed Tlili is among the active personalities in the Maghreb liberation work, and he was associated with the Algerian liberation movement and the project of the unity of the Arab Maghreb, and thus was a model for the Maghreb elite that believes in the idea of liberation, unity and democracy in the Maghreb. By looking at many new sources, he harnessed his efforts to support the Algerian revolution and establish close relations with its leaders, and his hope was wide for the success of the Algerian revolution to be the best Arab and international liberation experience that fulfills the peoples' hopes for liberation, justice and democracy**.**

- **Keywords:** Ahmed Tlili, the Algerian revolution, Tunisia, the Maghreb

- المقدمة:

بمناسبة الذكرى الخمسون لاستقلال الجزائر كرم رئيس الجمهورية الجزائرية ثلة من المناضلين التونسيين، كان من بينهم أحمد التليلي، وذلك في الوقت الذي تغفل كتابات الثورة الجزائرية الحديث عن دور الرجل، ومن خلال بحوثنا المنجزة حول موضوع العلاقات الجزائرية التونسية تعرفنا على شخصية المناضل الرمز الملتزم أحمد التليلي، فقد ارتبط بالجزائر عشية الحرب العالمية الثانية فكان كاتبا خاصا لمصالي الحاج، وقدم للثورة الجزائرية خدمات جليلة بصفته مكلفا من السلطات التونسية بملف العلاقات الجزائرية، وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن مكانة وجهود الرجل في خدمة الجزائر، وعلى ضوء ما توافر لنا من وثائق وشهادات جديدة نحاول في هذا البحث إبراز دور التليلي في خدمة الثورة الجزائرية.

أولا- شخصية أحمد التليلي: أحمد التليلي مناضل نقابي وسياسي تونسي بارز، أسهم في نضال الحركة الوطنية والنقابية التونسية، وفي بناء الدولة التونسية المستقلة، واختلف مع بورقيبة وعارضه، وبسبب ذلك تعرض للتهميش إلى غاية وفاته عام **1967**، وتأخر الاهتمام بأفكاره وانجازاته، وفي عام **1991** بادر الاتحاد العام التونسي للشغل إلى عقد ندوة دولية حول حياته ونضاله، وأصدر نجله عام **2005** كتابا تناول مسيرته ومواقفه، وعلى ضوء هذين المصدرين يمكن الوقوف على المحطات الحاسمة لحياته ونضاله.

ولد أحمد التليلي عام **1919** بقفصة في عائلة فلاحية فقيرة، دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية بمسقط رأسه، وواصل دراسته الثانوية بمعهد الصادقية، انخرط في العمل الوطني، ومن أجل ذلك طرد من الصادقية، عاد الى مسقط رأسه، ورأى أن يلتحق بالجزائر للبحث عن فرصة عمل أو دراسة، وفي الجزائر اشتغل منذ عام **1936** كاتبا عموميا[1].

وفي الجزائر تفيد شهادة رفيقه محمد بوضياف أن التليلي ربط صداقات نضالية مع مناضلي حزب الشعب، انتهت به للتعرف على زعيم الحزب مصالي الحاج، حيث رافقه في تنقلاته وعمل كاتبا خاصا له، كما تعرف على فرحات عباس وجماعته، وعلى بعض رجال جمعية العلماء، وأخذ نظرة واسعة عن تاريخ الوطنية الجزائرية وحقيقة السياسة الاستعمارية[2]، وفي سنة **1937** عاد إلى تونس ودخل معهد الصادقية من جديد، تحصل على دبلوم المعهد ولم ينل شهادة البكالوريا، رجع الى بلدته واشتغل معلما، ثم موظفا بقباضة البريد بالرديف وقفصة[3].

وقد أثرت عوامل كثيرة في تكوين شخصية التليلي الوطنية، كان منها دخوله للمدرسة الفرنسية ونشأته في بيئة متعلمة، وتواصله مع مناضلي

حزب الشعب بالجزائر، بدأ نضاله النقابي والوطني بقفصة ابان الحرب العالمية الثانية، وتوجه بالمشاركة الفعالة في تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل الى جانب فرحات حشاد، والانخراط في مكتب الحزب بجهة قفصة، ثم انخرط بقوة وفعالية في بعث وتنظيم خلايا المقاومة المسلحة بالجهة، اكتشف أمره وتعرض للاعتقال يوم **13** فيفري **1952**، ولم يطلق سراحه إلا عام **1954**[4].

ولعب التليلي دورا مهما في إعداد انتفاضة الفلاقة عام **1952**، وقد كان مقربا من بورقيبة منذ التقى به في سبتمبر **1949**، حيث كلفه بعد رجوعه من القاهرة بتنظيم المقاومة المسلحة[5]، وكان بورقيبة واحمد التليلي يرغبان في استنساخ النموذج الجزائري "المنظمة الخاصة"، وحسب شهادة بلحسين جراد فقد تم الاتفاق بين بورقيبة ومزغنة في باريس على إعداد زيارة لأحمد ابن بلة إلى تونس، وفعلا استقبله بلحسين جراد في الحدود التونسية يوم **17** فيفري **1950** بواسطة كلمة السر التي جاء بها بورقيبة، وتكررت زيارة ابن بلة واللقاء به مرتين أو ثلاث[6]، وكان بورقيبة قد كلف التليلي برئاسة "اللجنة الوطنية للمقاومة"، وبذل التليلي مساعي جسورة لإنجاح مهمتها، ومنها السفر إلى القاهرة وليبيا والجزائر، حيث تفيد شهادة لبوضياف أن التليلي حل بالجزائر خلال هذه الفترة للتنسيق بين المنظمتين السريتين[7]، ونعتقد أن احمد التليلي مهندس المقاومة المسلحة قد استفاد كثيرا من علاقاته بقادة المنظمة الخاصة الجزائرية لإعداد العدة لانتفاضة الفلاقة، وخاصة وأن منطقة القصرين المرتبطة بوادي سوف احتضنت التنسيق الحقيقي بين المناضلين التونسيين والجزائريين، ونسج التليلي هناك علاقات

ممتازة مع الجزائريين العاملين في المناجم والمرسلين من قبل الحزب الثوري[8].

لقد حقق التليلي نجاحا باهرا في تنظيم المقاومة، وذلك إلى غاية اعتقاله في عام **1952**، حيث كان يشرف صحبة الطيب المهيري على تجنيد المقاومين ونقلهم للجبال وتزويدهم بالمؤونة والسلاح والإسعاف في الجنوب التونسي، واثر إطلاق سراحه واصل نضاله السياسي والنقابي، فقد انتخب عام **1954** مساعدا لرئيس اتحاد الشغل ونائبا لرئيس الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة[9]، وفي عام **1955** وقف إلى جانب الحبيب بورقيبة الذي تبنى مشروع الاستقلال الداخلي، وعين عضوا في المكتب السياسي للحزب، وكان أحد ثلاثة يمثلون أركان نظام دولة تونس المستقلة، اختاره بورقيبة لمهمة حساسة هي إدارة العلاقة مع الثورة الجزائرية منذ عام **1955**، وفي ديسمبر **1956** أصبح كذلك الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل[10].

عرف التليلي بمواقفه النضالية الصارمة، وقد اعترف له بورقيبة عام **1958** أنه باعث مشروع المقاومة المسلحة، والتي اندلعت إثر فشل المفاوضات مع فرنسا واغتيال فرحات حشاد، وشهد الرجل الثاني في دولة بورقيبة الباهي لدغم أن فضل التليلي على العمل الوطني كان كبيرا[11]، ودون مؤخرا الباجي قايد السبسي أن التليلي الذي تعرف عليه عن قرب هو أحد الرجال البارزين الذين صنعوا استقلال تونس ولعبوا الدور الرئيسي في الحياة الوطنية، "أطلق حركة المقاومة، ونسق عمليات التزود بالأسلحة والأعمال المسلحة في الريف، وقد احتفظ بسلطة معنوية كبيرة على مناضلي الحزب والمركزية النقابية للاتحاد العام التونسي للشغل"[12].

وبالإضافة إلى مواقفه الثورية والشجاعة إزاء القضايا الوطنية والتي اكتسبها من تجربة حزب الشعب الجزائري عرف التليلي بحسه التنظيمي الاستراتيجي، حيث اعتمد عليه بورقيبة في تحمل المسؤوليات الكبرى، ومنها تنظيم المقاومة المسلحة، ومواجهة الفتنة اليوسفية، وإدارة الحزب الدستوري الحر والعلاقة مع الثوار الجزائريين، وفي كل هذه المهام كان يظهر مقدرة عجيبة على إدارة العلاقات وتنظيم العمل ومعالجة المشكلات، وكان خير معين ومساعد للطيب المهيري في إدارة وزارة الداخلية في فجر الاستقلال، والذي كان يعتمده بشكل أساسي في معالجة المشكلات ذات الطابع الإداري والأمني، خاصة التي تطرحها الثورة الجزائرية في تونس[13].

ختم التليلي مسيرته النضالية بتزعم حركة معارضة لسياسة بورقيبة الشمولية، تشبه حركة المعارضة الديمقراطية التي تبناها رفيقه محمد بوضياف ضد نظام ابن بلة، حيث قرر في جوان **1965** مغادرة الوطن والتجند لمرحلة جديدة من النضال، تعتمد الكفاح من أجل الديمقراطية ونبذ سياسة حكم الفرد والحزب الواحد، وقد دعا في رسالته الشهيرة لبورقيبة يوم **26** فيفري **1966** إلى إشاعة الديمقراطية والتخلي عن سياسته الاستبدادية.

وخلال هذه المرحلة تقرب من خيارات الجزائر الديمقراطية وارتبط بعلاقات وثيقة مع المعارضين الجزائريين بوضياف وكريم بلقاسم وحسين آيت أحمد على أمل النجاح في معركة النضال الديمقراطي المغاربي.

ثانيا ـ أحمد التليلي وربط العلاقات بمسؤولي الثورة الجزائرية: مع بداية الثورة الجزائرية اعتمد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الجزائري سياسة تقوم على الوفاء بالتزامات مشروع وحدة المغرب العربي، وفي هذا الإطار عقد ابن بلة والسلطات المصرية اتفاقا مع صالح بن يوسف لتوحيد المعركة في

تونس والجزائر، وهو ما سمح بتحقيق نتائج مهمة لصالح تسليح الثورة الجزائرية ودعمها سياسيا، ولعل هذه التعهدات والالتزامات هي التي حتمت على عناصر المعارضة اليوسفية مواصلة النضال والعمل التنسيقي مع الجزائريين رغم إعلان استقلال تونس في مارس **1956**، وهي نفسها التي جعلت الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وقادة الأوراس يواصلون التعامل مع المعارضة اعترافا بخدماتها المهمة في تمرير الأسلحة، ولم يكن من السهل عليهم الاعتراف بحكومة بورقيبة.

وخلال شهر مارس سنة **1956** تم نقل دفعتين هامتين من الأسلحة وعرفت الحدود الليبية التونسية نشاطا متزايدا لتهريب الأسلحة وإيصالها لجيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية الجزائرية، حيث زودت جبهتي الأوراس والقاعدة الشرقية بكمية هامة من الأسلحة دعمت قدراتهما، وقد هربت بالطرق السرية سواء من طرف الجزائريين أم بالتنسيق مع أنصار صالح بن يوسف، فقد اتصل محساس بثوار النمامشة وعمار بوقلاز واتفق معهم على تعيين عدد من السائقين لنقل الأسلحة عبر السيارات بعد أن منحت لهم هوية ليبيين وتجار تونسيين[14]، واتخذت قوافل الأسلحة مسالك باتجاه الشمال عن طريق العاصمة تونس ثم مرورا إلى القاعدة الشرقية، وعن طريق الوسط مباشرة إلى ثوار النمامشة، وأصبح مرور الأسلحة يتركز بمناطق الجنوب نظرا لانحصار المعارضة التونسية بها، غير أن هذه المهام السرية كانت مكلفة وغير مأمونة تعترضها القوات الفرنسية وكذا رجال الحرس التونسي[15].

وبخصوص موقف بورقيبة وأنصاره من نشاط الثوار الجزائريين فقد كانوا غير مرتاحين للتعاون القائم بين الجزائريين والمعارضة اليوسفية

ويتبرمون من الفوضى والمشاكل التي يثيرونها فوق التراب التونسي، واشتكت حكومة بورقيبة من تعدد المتحدثين باسم الثورة، وكان عبد الحي الأوراسي هو المسؤول العسكري عن تمرير الأسلحة بتونس أرسله شيحاني بشير بموافقة ابن بلة ولم يكن يتفاهم مع أنصار بورقيبة[16]، وفي بداية سنة **1956** طلب المسؤولون التونسيون من جماعة جبهة التحرير الوطني بالداخل إيفاد مسؤول يسوي المشاكل القائمة بتونس، فكلف عبان رمضان حامد روابحية للسفر ومعاينة الوضع هناك، فوصل هذا الأخير إلى تونس في مارس **1956** واتصل بأحمد التليلي الذي جمعه بالوزيرين الباهي الأدغم والطيب المهيري، الذين اشتكيا له تعامل الجزائريين مع المعارضة وشرحا له ما ينتظره المسؤولون التونسيون من قيادة الثورة ملخصا في أمرين:

- أن يتخذ الثوار الجزائريون الشريط الحدودي التونسي قاعدة خلفية للاستراحة وألا يحولونه إلى ساحة قتال مع الفرنسيين.

- أن يلزموا الحياد بخصوص الخلاف الدائر بين أنصار بورقيبة وأنصار ابن يوسف.

وعليه اتصل روابحية بالمسؤول العسكري عبد الحي الأوراسي وقدمه للمسؤولين التونسيين على أن يكون المتعامل الرسمي مع الحكومة التونسية، إلا أن هذه الأخيرة اشتكت مرارا من استمرار تعاون عبد الحي مع المعارضة، ومن إثارته للمشاكل بتونس وطلب عبان رمضان من روابحية وآيت احسن الالتحاق بتونس كممثلين لجبهة التحرير الوطني، وعند وصولهما إلى تونس في ماي **1956** رفض عبد الحي وجماعة الأوراس الاعتراف بهما بحجة أنهم يأتمرون بتوجيهات الوفد الخارجي، وإثر خلافات عديدة أقدم عبد الحي على سجن مبعوثي الداخل، وتدخلت

القوات التونسية لتفرج عن روابحية وآيت احسن واعتقلت عبد الحي وجماعته[17]، ومثل هذا الإجراء للسلطات التونسية اعتبره البعض تدخلا في شؤون الجزائريين، في حين كانت تهدف منه إلى إنهاء الفوضى وفرض الاحترام إثر ظهور الخلاف بين جماعة الداخل والوفد الخارجي بقاعدة تونس.

وفي ليلة **14** ماي **1956** وقعت مواجهة بين المجموعات الجزائرية المتنازعة في ضواحي تونس العاصمة، وأدى حصارها الى مقتل عنصرين من قوات الحرس الوطني التونسي، ونظرا لحساسية الظرف تأثر بورقيبة وحكومته بهذا الحادث المؤلم والمؤثر على العلاقات مع فرنسا، ودعا بورقيبة إلى اجتماع حضره التليلي ولدغم وعبد الله فرحات وعبد الجليل المهيري، وبعد مناقشة الوضع من جوانبه المختلفة تقرر إبلاغ قادة الثورة في الداخل والخارج خصوصا بخطورة الوضع وضرورة وضع حد لانتهاك السيادة التونسية، وكلف بورقيبة عبد الجليل المهيري بمعالجة المسالة مع الوفد الخارجي، ويذكر هذا الأخير في شهادته أنه عقد لقاء رفقة الصادق لمقدم سفير تونس في القاهرة مع ابن بلة وخيضر ويزيد تدارسوا خلاله المشاكل المطروحة في تونس وسبل تعزيز العلاقة مع السلطات التونسية، واجتهد الطرف التونسي في كسب ود القادة الجزائريين للتعاون مع حكومة بورقيبة وقدم عروضا مغرية من المساعدات لم تكن منغصة بشروط القطيعة مع اليوسفية، وتضبطها شهادة المهيري في النقاط الثلاث الآتية:

ـ تعيين ممثل للثورة يكون مرجعا للحكومة التونسية في جميع المعاملات.

ـ تنظيم ندوة مغاربية لمناقشة مسالة دعم الجزائر، وتنسيق المواقف وسبل تصفية الاستعمار.

ـ تقديم مقترح للسلطات التونسية لاحتضان قيادة الثورة في تونس بما فيها الوفد الخارجي[18].

وواضح أن مقترحات بورقيبة كان هدفها كسب رضا قادة الوفد الخارجي، وخاصة ابن بلة الذي أبدى استعدادا لقبول العرض التونسي وأيد فكرة تعيين آيت احسن ممثلا في تونس وطلب تقديم البعثة التونسية في روما تسهيلات للثورة الجزائرية، ويبدو ان مشروع بورقيبة لاحتواء قادة الثورة وإبعادهم عن القاهرة والتخلي عن مشروع الحل الشمولي والقومية العربية لم يحقق النجاح المأمول، ولا نجد تفسيرا واضحا لقبول ابن بلة لمساعدات التونسيين والعمل التنسيقي مع سفارة تونس في ايطاليا وإحجام محمد خيضر على تكريس التعامل مع نظام بورقيبة، وتأكيده على أهمية التحالف مع المعارضة اليوسفية[19]، فهل هذا يعد لعب أدوار أشارت إليها رسالة خيضر لعبان رمضان بتاريخ **6** جوان **1956**[20]، أم أن حاجة الثورة إلى الدعم المقدم في روما دفع بابن بلة للتظاهر بقبول العرض التونسي؟ خاصة وأن بعض الشهادات تؤكد أن أحمد ابن بلة كان يرسل في الوقت نفسه التعليمات المناقضة الى عبد الحي تحرضه على مواجهة مبعوثي الداخل والحفاظ على الخط الثوري المنتهج[21]، والمؤكد أن الوضع بتونس لم يتغير، واستمر عبد الحي على موقفه، ولم يستكن بورقيبة وهو يعرف أن الحل بيد الوفد الخارجي، فخطط لكسب عناصر أخرى ضمنه، ومنهم احمد توفيق المدني ومحمد الامين دباغين.

في خضم ذلك وبعد زيارة لبجاوي إلى تونس أرسل عبان رشيد قايد في مهمة إلى تونس لكسب دعم اتحاد الشغل لصالح الاعتراف الدولي بالاتحاد العام للعمال الجزائريين، التقى قايد بأحمد بن صالح وفي **18** جوان **1956**

اجتمع بأحمد التليلي في مقر اتحاد الشغل، واتفق معه على ربط علاقات وثيقة بين جبهة التحرير الوطني والديوان السياسي للحزب الدستوري، حيث ذكر قايد في شهادته ما يلي: "ولكن أحمد التليلي في ذلك العهد كان سياسيا وكانت تسوية المشاكل الجزائرية من الصعوبة بمكان، كانت تقتضي حقا دبلوماسية أحمد التليلي وكياسته وخبرته لتجد لها حلا، ويقول قائلا لماذا: ذلك أن جبهة التحرير الوطني في ذلك العهد لم تكن في الداخل وإنما في الخارج، كانت توجد مجموعات وطنية، وكانت بتونس خمس او ست مجموعات مسلحة،... وكانت توجد عناصر أخرى تمثل كل ولاية، وكنا حقا في حاجة الى دبلوماسية احمد التليلي، لم يكن حل المشاكل بالأمر البسيط، ولكن شيئا فشيئا تم فض الأمور وتمت التسوية...."[22]، ومن بين المشاكل التي حلها التليلي وضع حد لتصرفات بعض المعارضين الأوراسيين في حادثة فيلا باردو، والتي داهمها الأمن التونسي، "لأنهم كانوا يتسببون في شغب يفسد ما بيننا من علاقات، أي بين الجزائريين ثم فيما بين الجزائريين والتونسيين في آن واحد. هذه بعض الصعوبات التي شهدناها وأمكننا أن نعالجها بفضل مجهودات السيد أحمد التليلي ومسؤولين آخرين. لا ينبغي أن نقول أنه كان بمفرده، فقد كان يوجد فريق كامل ومجموعة كاملة"[23].

إن الصراع بين الداخل والخارج تكرس إثر إيفاد الأمين دباغين إلى القاهرة وتكليفه بالإشراف على البعثة الخارجية، وكانت مسألة مع من يتم التعامل السياسي في تونس محل خلاف بين ابن بلة ومحمد خيضر المتمسكين بمبادئ لجنة تحرير المغرب العربي وبين دباغين المقتنع بأن التعامل مع أنصار بن يوسف قضية خاسرة بعد أن سيطرت الحكومة التونسية على الوضع، وكان المسؤولون التونسيون قد عقدوا اجتماعات مع دباغين وتوفيق المدني

بالقاهرة، عبروا فيها عن استعداد الحكومة التونسية للتعامل مع الجزائريين وتقديم مساعداتها لتمرير الأسلحة بدل الاعتماد على المعارضة[24]، وتقرر خلال اجتماع البعثة الخارجية للجبهة في أوت **1956** تأكيد ضرورة التعامل مع الحكومة التونسية والوصول معها إلى اتفاقية تعاون لتمرير الأسلحة، وكلف بن بلة لتعيين مسؤول جديد على قاعدة تونس للتكفل بأمر السلاح[25]، فعين أحمد محساس -أحد الموالين له- كمسؤول لجبهة وجيش التحرير الوطني بتونس.

وعندما انعقد مؤتمر الصومام تمت مناقشة الوضع العام بالمغرب العربي وأكد على ضرورة تفعيل التنسيق الحكومي والشعبي مع تونس، وعلى صعيد الوضع العسكري تم التعرض لمسألة التسليح والتموين وأسباب عدم وصول الأسلحة لولايات الداخل واتخذت قرارات هامة للتكفل بمهمة تمرير الأسلحة وأرسل عمار بن عودة إلى تونس للقيام بهذه المهمة[26].

استطاع محساس أن يكسب ثقة وحدات جيش التحرير الوطني بمناطق الحدود الشرقية لكنه لم يستطع أن يوطد نظام تلك الوحدات المتفرقة التي تقوت بالسلاح وتريد الاستقلال عن الولايتين الأولى والثانية فأقر محساس إنشاء القاعدة الشرقية كقاعدة لتمويل الثورة بالسلاح، وكسب حوله قائدها عمار يوغلاز، وأقام علاقات وطيدة مع بعض المسؤولين التونسيين غير أن حكومة بورقيبة لم تكن تقدم له دعمها إلا مقابل القطيعة مع عناصر المعارضة اليوسفية وفرض احترام الجزائريين للسيادة التونسية[27].

وإثر التحاق ابن عودة للقيام بمهمته في تونس اجتمع بمحساس وبوقلاز ووجد إعراضا منهما، وكانت حادثة اختطاف ابن بلة ورفاقه في هذه الفترة قد جعلت محساس يتمسك بمسؤولياته ويعارض مبعوثي لجنة التنسيق

والتنفيذ[28]، ويذكر ابن عودة أنه عقد اجتماعا مع بوقلاز وشريط والهامل بتونس في **3** نوفمبر **1956**وأقنعهم بالعمل معه، غير أن هذه الجماعة كانت موالية لمحساس وسرعان ما استجابت لتأييده في معارضة لجنة التنسيق والتنفيذ إذ طالبت في اجتماع لها في ديسمبر **1956** بإبعاد ابن عودة ومزهودي عن تونس موضحة بأنها ستتكفل بإيصال الأسلحة إلى الداخل وعارضت قرارات مؤتمر الصومام[29].

إن هذا الوضع بتونس سبب مشاكل للحكومة التونسية واعتبرته لجنة التنسيق والتنفيذ خروجا عن طاعتها وانتقل الأمين دباغين في ديسمبر **1956** إلى تونس ليشرح للمسؤولين التونسيين حقيقة الوضع، ويفند افتراءات محساس وطعنه في قرارات مؤتمر الصومام، لكنه وجد التونسيين مترددين في اختيار الموقف ويناورون لكسب الورقة الرابحة[30]، وقد تدخلت لجنة التنسيق والتنفيذ لتعين رسميا إبراهيم مزهودي وابن عودة إلى جانب محساس في لجنة تمثيل الثورة في تونس، وأرسلت رسالة إلى أحمد التليلي تشرح فيها الموقف، وتؤكد أنها الممثل الشرعي للثورة الجزائرية، وأن محساس يثير البلبلة في الأوساط التونسية، وأن محمد الأمين دباغين هو ممثل الوفد الخارجي وأوعمران نائبا عنه مكلف بالتسليح، وأن مزهودي وبن عودة هما المؤهلان لتمثيل الثورة، وطلبت لجنة التنسيق والتنفيذ من التليلي نقل هذه المعطيات للحكومة التونسية[31].

وأرسل أوعمران لمعالجة الوضع المتردي بتونس والاتصال بالحكومة التونسية كمسؤول عن الجبهة، فوجد التونسيين مستعدين للقبول به كمحاور قصد إعادة النظام وفض المشاكل التي تسبب فيها محساس وجماعته، وتصدى أوعمران لهذا الوضع الذي كان حرجا بالنسبة للثورة

الجزائرية وللحكومة التونسية، واستطاع بكل حزم السيطرة على الموقف واعتقل محساس وجماعته وفرض النظام على الحدود الشرقية، وكما سهلت السلطات التونسية هروب محساس من سجنه أخذت بيد لجنة التنسيق والتنفيذ في فرض سيطرتها على الموقف بتونس، ووفرت بذلك لنفسها سياسة بديلة سادها النظام والتعاون[32]، وكل ذلك كان يتم بإدارة حكيمة من ممثل الديوان السياسي أحمد التليلي، الذي كان ينقل لحكومته تفاصيل تسوية الخلافات والمشاكل، وكان ينصح بفض المشاكل وديا وعدم التدخل عسكريا إلا في حالة الضرورة.

وتفرغ أوعمران منذ بداية سنة **1957** لمهمة التموين بالأسلحة والذخيرة ونقل الشحنات المتواجدة بليبيا عبر التراب التونسي لتسلم إلى وحدات القاعدة الشرقية التي حددت مهامها الأساسية في إيصال الأسلحة إلى ولايات الداخل، وكان أول عمل أنجزه هو التفاوض مع الحكومة التونسية بهدف الاستفادة من مساعداتها وإيجاد آليات محكمة لإنجاح مهمة تمرير الأسلحة[33]، وقد كان المسؤولون التونسيون تباحثوا مع الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة حول مشروع اتفاقية لتمرير الأسلحة عبر تونس لكن الظروف لم تسمح بتوقيعها[34]، وفي **28** جانفي **1957** قام دباغين والمدني بعقد اتفاقية مع ممثلي الحكومة التونسية تتعلق أساسا بتنسيق الجهود لضمان تمرير الأسلحة والذخيرة عبر تونس اعتمادا على المساعدات التونسية إلى وتضمنت الاتفاقية ست بنود كما أوردها أحمد توفيق المدني وهي:

1- الحكومة التونسية تتعهد بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد عليها إلى الحدود من ممثلي جبهة التحرير الوطني وتتعهد بتسليمها على الحدود الجزائرية لمن تعينهم الجبهة لتسلمها.

2- تكون هذه الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائري.

3- تتعهد هذه الهيئة المشتركة بأنه لن يتسرب إلى البلاد التونسية أي قطعة من السلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.

4- لا تتم معاملة النقل هذه إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي دون أي مشاركة خارجة عنهما.

5- المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة مؤلفة من عضو يعينه الديوان السياسي، وعضو آخر تعينه جبهة التحرير الوطني.

6- تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الأخ الرئيس بورقيبة على هذا النص النهائي، بعد رجوع الوفد التونسي للعاصمة التونسية[35].

وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل أوعمران والحكومة التونسية بتونس في فيفري **1957**، واتخذت الإجراءات العملية لتنفيذ بنودها وإنشاء لجنة مشتركة تشرف على تمرير الأسلحة، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية في غاية السرية وعليه اختلفت المصادر في إيراد بنودها[36]، ولعل الطرفين أجريا تعديلات على الاتفاقية السابقة وأدخلا إجراءات أخرى مع مرور الوقت تدل عليها وقائع نقل الأسلحة.

لقد حققت هذه الاتفاقية الهامة مكاسب للجانبين فالحكومة التونسية اهتدت إلى بديل سياسي متفهم ويعترف بسيادة الدولة التونسية وهو لجنة التنسيق والتنفيذ ممثلة في شخص أوعمران المسؤول العسكري بتونس بعكس المتعامل السابق محساس ومجموعات الأوراس والقاعدة الشرقية الذين تسببوا في مشاكل للحكومة التونسية الفتية ولم يقطعوا صلاتهم بأنصار صالح بن يوسف[37]، أما لجنة التنسيق والتنفيذ فحققت تعاون السلطات التونسية ودعمها في تمرير الأسلحة والذخيرة، واعتماد أراضي الحدود التونسية كقواعد خلفية وإرساء تنظيمها بقاعدة تونس.

وفي إطار هذه الاتفاقية عين بورقيبة التليلي وعبد المجيد شاكر مسؤولين عن لجنة الحزب في إدارة العلاقات مع المسؤولين الجزائريين، تشكلت لجنة تنسيقية عليا ولجان محلية في كثير من المدن الاستراتيجية التونسية، وهذا ما تؤكده شهادة عبد المجيد شاكر بقوله: "وتتويجا للثقة المتبادلة بين الطرفين تم إبرام اتفاق بين الديوان السياسي وجبهة التحرير الجزائرية يضمن وضع الإطار المناسب لتسوية قضية السلاح بشكل نهائي وفاعل لما تملكه حكومة تونس المستقلة برئاسة الزعيم الحبيب بورقيبة من إشعاع دولي في الخارج ونفوذ سياسي واسع في الداخل ومن إمكانات لوجستية وبشرية ذات بال، ومن حرية التنقل أناء الليل وأطراف النهار في كافة أنحاء البلاد دون أن يعترض سبيلها أي كان، كما تم في إطار هذا الاتفاق تنظيم لقاءات مبرمجة بين مندوبين عن الديوان السياسي وجبهة التحرير الجزائرية لبحث كل ما له صلة بالثورة الجزائرية وبصيانة حسن علاقتهما من أجل توظيفها التوظيف الحسن في مصلحة الثورة والاهتداء في حال اختلاف الرأي إلى حلول توافقية تؤمن في ضوء مستجدات الأحداث ديمومة الثورة الجزائرية

وفي نفس الوقت صيانة مصالح تونس الاستراتيجية كدولة مستقلة تناضل هي الأخرى من أجل تحرير البلاد من رواسب العهد الاستعماري ..."[38].

إن هذه الشهادة المهمة من أحد الفاعلين والمساعدين للتليلي تبرز تفاصيل مهمة عن ملف العلاقات والاتفاقات الجزائرية التونسية، حيث يتحدث عبد المجيد شاكر عن طرق نقل الأسلحة للثوار الجزائريين وفقا للاتفاقية المبرمة بين الطرفين والتي كان يسهر عليها جهاز كامل يشرف عليه برفقة احمد التليلي: "تنطلق قوافل الأسلحة من مصر برا عابرة ليبيا تحت مسؤولية سلطاتها بالاشتراك مع جبهة التحرير ولدى وصولها إلى الحدود التونسية الليبية تجد في انتظارها أربعة ضباط تونسيين، اثنان من الجيش واثنان من الحرس الوطني مع شاحنات عسكرية وسيارتين تابعتين لشرطة الجيش ومجهزتين بوسائل اتصال عصرية، عندئذ يتسلم الضباط التونسيون صناديق مختومة تحتوي على أسلحة وذخيرة ويتولى أعوان الشرطة العسكرية الموجودون في عين المكان نقل تلك الصناديق إلى الشاحنات، أما سيارتا شرطة الجيش فإحداهما تتصدر مقدمة القافلة لفتح الطريق والثانية في مؤخرتها للسهر على أمنها، تنطلق القافلة صوب الشمال عبر الطريق الوطنية رقم واحد مرورا بن قردان ومدنين ثم قابس وصفاقس، وعلى مستوى مدينة سوسة تغادر القافلة الطريق الوطنية رقم واحد في اتجاه مدينة القيروان حيث تحط القافلة الرجال في ثكنة بعاصمة الأغالبة، وهناك يتسلم ضباط جزائريون الصناديق المختومة بمقتضى تفويض صادر من قيادة جيش التحرير، وأخيرا تودع تلك الصناديق في مستودع داخل فضاء الثكنة مجهز لهذا الغرض وتحت مسؤولية جيش التحرير المباشرة... تتجدد هذه العملية عدة مرات في السنة، وحدث لأسباب ظرفية أن استمر سير قافلة الأسلحة

في اتجاه تونس العاصمة وإلى ثكنة في حي باب سعدون في انتظار قرار هيئة أركان جيش التحرير وتحديد وجهتها الأخيرة إما لساقية سيدي يوسف أو لبلدة غار الدماء"[39].

وخلال هذه المرحلة تنوعت الأدوار التي كان يؤديها احمد التليلي لصالح الثورة الجزائرية، فبصفته قياديا في النقابة العمالية كان خير معين للنقابيين الوطنيين الجزائريين، حيث أسهم في اعتماد نقابتهم من قبل الكنفيدرالية الدولية للنقابات الحرة، ووفر مقرا لهم في تونس بعد مضايقتهم في الجزائر، وعندما تولى أمانة الاتحاد التونسي للشغل استغل كل الفرص السانحة لنصرة القضية الجزائرية، وخاصة من خلال بياناته وخطبه، فأثناء انعقاد المؤتمر الخامس لاتحاد الشغل بتونس في جويلية **1957** خاطب أحمد التليلي المؤتمرين بقوله: "إنّ قلوب العمّال التونسيين مملوءة ألما وحسرة أمام الظلم المتزايد، والواقع يشهد بأنّ العمّال التونسيون متضامنون مع الشعب الجزائري تضامنا تاما"[40].

وأما دوره الرئيسي السياسي فكان موزعا بين إدارة العلاقة مع جبهة التحرير الوطني وتوفير مختلف أشكال الدعم لها داخل تونس وخارجها، والتدخل لحل المشكلات المستعصية، ومن كثرة ارتباطه بالثورة الجزائرية اعتقد البعض أنه عضو في جبهة التحرير الجزائرية وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، ولكن ذلك ناتج فقط عن علاقاته الوطيدة وكثرة نشاطاته مع القادة الجزائريين[41]، وفضلا عن شهادة احمد محساس وأوعمران وعمار بن عودة وقايد مولود... الخ فقد أشاد بعض التونسيين بدوره الفاعل والمحوري في إدارة العلاقة مع الثورة الجزائرية، حيث استحضر رفيقه الحبيب بولعراس دوره في خدمة الثورة الجزائرية، مشيرا إلى أنه تحمل من

أجل ذلك مشاق كثيرة، حيث قال: "الرجل الذي كان المسؤول عن الاتصال بالمقاومين الجزائريين قبل أن يكون لجبهة التحرير الجزائرية تنظيم محكم في تونس، ثم المكلف بالعمليات الدقيقة مع جبهة التحرير بعد قيام مكاتب لجبهة التحرير في تونس. وطبيعي أن تجره هذه الأعمال السرية والدقيقة إلى متابعة حركات خصوم جبهة التحرير من الجزائريين والمتجسسين، لاسيما عندما تشعبت المشاكل بسبب مضاعفات حرب الجزائر"[42].

وعليه فإن مكانة أحمد التليلي في ربط العلاقات مع جبهة التحرير الوطني مكانة متميزة، فبشهادة القادة الجزائريين والتونسيين كانت مساهمة التليلي مهمة ومحورية في إدارة العلاقات وتوفير الدعم وتنسيق المواقف وحل المشكلات.

ثالثا- أحمد التليلي ومهمة دعم الثورة الجزائرية: لقد حققت الحكومة التونسية بعد طول انتظار مكاسب مهمة، إذ انتهزت ظرف الخلافات الداخلية وحاجة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تثبيت سلطتها لتفرض شروطها التي تخدم سياستها الأمنية ومطامحها القطرية، إذ جنت تأكيد احترام جميع الجزائريين لمبدأ السيادة التونسية وتمركز الفرق العسكرية في مراكز معينة على الحدود، وبذلك وضعت حدا لتحرك الجزائريين داخل تونس ولاشتباكهم مع القوات الفرنسية وتعاونهم مع اليوسفيين، ونظمت نشاط الثورة المدني والعسكري[43]، وتسنى لها التدخل لضبط المخالفات واعتقال المجموعات اليوسفية وحتى الجزائرية التي لم تتقبل الوضع الجديد، وإن كان محساس قد ساهم من قبل في وضع حد لنشاط هذه المجموعات[44] إلا أن المرحلة الجديدة أكدت تعاون لجنة التنسيق والتنفيذ للتخلص من المناوئين وإعادة النظام بتونس، وذلك في إطار التفهم والاعتراف بالسيادة

التونسية[45]، وهكذا فقد أنهت السلطات التونسية حالة الفوضى وتخلصت من خطر المجموعات المسلحة وتكلفت بمسؤولية الإمداد، وإن كانت قدمت خدمات مهمة للثورة الجزائرية فان ذلك تم بمقابل إذ تورد كثير من الشهادات أن السلطات التونسية كانت تأخذ مقابلا على نقل الأسلحة من الحدود إلى الحدود الجزائرية وتقوم أحيانا بتامين بعض الشحنات[46].

لقد أقامت لجنة التنسيق والتنفيذ علاقات تعاون وتنسيق مثمرة مع السلطات التونسية واتخذت إجراءات جديدة لتنظيم العلاقات المدنية والعسكرية، إذ انتظم الإشراف على جبهة التحرير الوطني بتونس، ونسق أوعمران وابن عودة النشاط العسكري مع احمد التليلي والحرس التونسي على طول الحدود الليبية والجزائرية وتم نقل مخزون الأسلحة المتواجد بليبيا، وهيكلة القاعدة الشرقية لتؤدي مهمة إمداد المناطق الداخلية بالأسلحة والذخيرة[47]، وهكذا وفق أوعمران في مهامه العسكرية وضمن تعاون السلطات التونسية، ومررت شحنات ضخمة من الأسلحة قدرتها بعض المصادر بألف قطعة سلاح شهريا[48].

وبذلك نجح هذا الإطار الرسمي في إدارة مهمة إمداد الثورة التحريرية بالسلاح في حين كان الأسلوب القديم في التهريب محفوفا بالمخاطر ولا يستجيب لطلبات الثورة المتزايدة ويؤكد تقرير البعثة الجزائرية في تونس أن اللجنة أرست قواعد التعامل مع التونسيين، وذلك من اجل الحصول على دعم الحكومة التونسية، ويحدد التقرير ضروبا من الدعم والتسهيلات المقدمة في النقاط الآتية:

1- حرية تنقل قوات جيش التحرير.

2- معالجة المرضى والجرحى.

3- حرية عبور الأسلحة.

4- تنظيم مشاركة الجالية الجزائرية المالية والسياسية.

5- جمع المساعدات للجزائريين.

6- تسهيل تنقل الأشخاص والعتاد.

7- تسهيلات إدارية متنوعة.

8- تسهيلات إعلامية ودعم رسمي للحكومة التونسية[49].

وتفيد شهادة عبد المجيد شاكر في أخذ صورة عن الاجتماعات التنسيقية التي كانت تتم في أعلى مستوى رسمي، وكان يشرف على إدارة ملفاتها بجدية وحيوية أحمد التليلي، حيث يقول: "انطلقت اللقاءات في مرحلة أولى بين الديوان السياسي ولجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت تشرف على هياكل الثورة في فترة انطلاقها، وفي مرحلة ثانية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. كانت اللقاءات تتم في المرسى بمنزل الكاتب العام المساعد للحزب ووزير الداخلية المغفور له الطيب المهيري بعد نهاية أوقات العمل، ويحضرها عن الجانب التونسي الباهي الأدغم الذي كان يرأس اجتماعاتها وعبد الله فرحات والطيب المهيري وأحمد التليلي رحمهم الله وعبد المجيد شاكر، وإذا تعذر على المرحوم الباهي الأدغم حضورها يتولى النيابة في رئاستها المرحوم عبد الله فرحات، أما الوفد الجزائري فكان يضم بصورة تكاد تكون قارة المغفور لهم كريم بلقاسم ورمضان عبان والدكتور لمين دباغين وعدد آخر من الشخصيات لم أعد أذكر أسماءهم ولا مهامهم. كان جدول أعمال الاجتماع مفتوحا على كل المسائل ذات الاهتمام المشترك كإقامة المسؤولين الجزائريين على جميع المستويات في البلاد التونسية وأماكن تمركز الوحدات المسلحة الجزائرية، والوضع في مخيمات اللاجئين على

الحدود، ومنح جوازات سفر تونسية وكذلك الجنسية التونسية بصفة مؤقتة واستثنائية للبعض من الإطارات الجزائرية العليا تيسيرا للقيام بمسؤولياتهم عبر العالم. وبعد تناول طعام العشاء ننطلق في بحث المسائل ذات الصبغة السياسية لتسليط الأضواء على آخر تطورات الثورة الجزائرية في الجزائر وفي العالم وفي ضوء مستجدات الأحداث يطلب منا الزعيم بورقيبة أحيانا إثارة مواضيع معينة تشغل باله، وكانت معلومات الوفد الجزائري مقتضبة نوعا ما وذلك أمر طبيعي بالنظر لحساسية الموضوع ولكنها كانت دائما صادقة ومفيدة"[50].

وتؤكد بعض المصادر أن احمد التليلي حمل بوفاته أسرار كثيرة عن تنظيم جبهة التحرير الوطني وعلاقته بالحكومة التونسية، خاصة وأنه كان واسطة هذه العلاقات، ومنسقها، والمسؤول عن تسوية المشكلات المتعلقة بتواجد لجزائريين في تونس، وانه تولى في بعض المراحل أمانة مال جبهة التحرير الجزائرية في تونس[51].

لقد تأكد القادة الجزائريون من الأهمية المتزايدة لتونس في دعم الثورة الجزائرية، وكرسوها لخدمة الأهداف الاستراتيجية للثورة، وذلك باستثمار التضامن الشعبي التونسي، والاستفادة من الموقف الرسمي لأجل توسيع نشاط الثورة السياسي والعسكري وهكذا قدمت السلطات التونسية والحزب الدستوري الحر ضروبا مختلفة من الدعم، وبدورها أسهمت الجالية الجزائرية المتواجدة بتونس في تفعيل التضامن الشعبي مع الثورة، وقد لعبت من قبل دورا مهما في الحركة الوطنية التونسية وفي تأكيد التواصل الجزائري التونسي، وأطرت من قبل جبهة التحرير الوطني لتنهض بمهام سياسية وتعبوية كبرى، وقد قدم التضامن الشعبي التونسي دعما ومؤازرة حقيقية،

إذ احتضن سكان المناطق الحدودية المجاهدين الجزائريين وآووهم ومونوهم وتعرضوا بسبب ذلك للاعتداءات الفرنسية المتكررة، وانخرط الكثيرون منهم في خدمة الكفاح الجزائري[52].

ويمكننا أن نجمل مجالات الدعم التونسي لثورة الجزائر فيما يلي:

1- تمرير الأسلحة:

أنشأت لجان مشتركة جزائرية تونسية لتنسيق مهمة تمرير الأسلحة وفقا للاتفاق المبرم في بداية عام **1957**، وتؤكد شهادة اوعمران[53] وابن عودة[54] أن تونس قدمت مساعدات كبيرة لإنجاح مهمة تمرير الأسلحة، إذ كانت تنقل من طرابلس وتسلم في مناطق الحدود التونسية إلى لجان الحرس الوطني التونسي المكلفة بالنقل لتوصلها إلى الحدود التونسية الجزائرية وتسلمها إلى مسؤولي جيش التحرير الجزائري، وذلك بواسطة وسائلها الخاصة وفي سرية تامة وبإشراف سلطات الإدارة ولجان الحزب الدستوري[55]، الأمر الذي فعل مهمة تمرير الأسلحة، وقد تدخلت السلطات التونسية لتطلب من القوات الفرنسية الجلاء عن مراكزها بشوشة وبن قردان نزولا عند رغبة بن عودة الذي يؤكد أن والي مدنين محمد الأمين كان يتدخل باستمرار للتستر على الأسلحة المهربة بمراوغة قواد الثكنات الفرنسية[56]، ومثل هذا الدور أداه كثير من المسؤولين الإداريين والحزبيين فهناك إبراهيم بن يحمد الذي كان مكلفا بمهمة نقل الأسلحة وتسليمها للجزائريين في منطقة مقطار والساقية[57]، ومعتمد تالة علي المرزوقي الذي كان محل ثقة قادة الأوراس كما تدل مراسلاتهم معه[58]، وكل هذا الجهد يؤطر مركزيا من قبل المشرف العام احمد التليلي ومساعده عبد المجيد شاكر.

وقد كانت الأسلحة تنقل عبر مسلكين، مسلك باتجاه مناطق الجريد والرديف تسلم الأسلحة عبره إلى لجنة الحدود لولاية الأوراس، ومسلك باتجاه العاصمة وهو الأهم ويأخذ ثلاث اتجاهات نحو الكاف ونقرين حيث تسلم الأسلحة للقاعدة الشرقية ونحو تالة حيث تسلم إلى ولاية الأوراس، ونعتقد أن كميات الأسلحة الممررة كانت معتبرة جدا، إذ تشير معلومات وزارة الخارجية الفرنسية انه هرب في الفترة ما بين **1** جانفي **1957** إلى **31** جويلية **1957** أكثر من تسعة آلاف قطعة سلاح[59]، ويؤكد أحد مسؤولي القاعدة الشرقية أن القاعدة نقلت خلال عام **1957** وحده **3017** قطعة سلاح أوتوماتكية من بنادق ورشاشات ومدافع هاون إضافة إلى الذخيرة[60]، وان قوافل الأسلحة وصلت إلى الولاية الرابعة، قد تزايدت الفرق والكتائب التي كانت ترسل بها ولايات الداخل إلى الحدود التونسية, ولكن الحركية النشيطة لادخار الأسلحة إلى الجزائر جابهتها منذ عام **1958** المراقبة الفرنسية وخط موريس المكهرب، واستمر تدفق الأسلحة إلى تونس لتتركز في الحدود[61] وقد قدمت السلطات التونسية تسهيلات لشراء الأسلحة من أوربا عبر سفارتيها في روما وبون، وسهلت إدخالها الى تونس[62] وكل هذا نزولا عند حاجة الجزائريين الجامحة في التزود بالأسلحة.

2- تنظيم النشاط العسكري:

يبدوا أن السلطات التونسية وجدت تفهما من قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في ضرورة فرض النظام وحفظ الأمن في أراضيها وتنظيم نشاط الجزائريين الذي يتوجب أن يعتمد السرية، وان تتركز القوات المسلحة في الشريط الحدودي وألا تجعل من التراب التونسي ساحة قتال، لأن ذلك

يعرض البلاد للفوضى والسيادة التونسية للانتهاك من قبل الجزائريين والقوات الفرنسية ولا يسمح بالقضاء على العناصر اليوسفية[63]، غير أن تورطها المفضوح ومشاركتها في التخلص من قادة أوراس النمامشة جعلها طرفا في النزاع الجزائري، ولان بعضا من هؤلاء القادة قبعوا في السجون التونسية لسنوات دون محاكمة أو سلموا للجنة التنسيق والتنفيذ لتقتص منهم فان أنصارهم المتواجدون في الحدود أضمروا غلا للسلطات التونسية ولم يغفروا لها هذا الموقف طوال سنوات الثورة وكانت مظاهر مقتهم تسطع خصوصا في ظرف تأزم العلاقات، وهكذا يتضح لنا أن مهمة فرض النظام وإقرار سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس جابهتها كثير من الصعاب، وانعكست أثارها بوضوح على طبيعة العلاقات الجزائرية ـ التونسية.

3- تنظيم مشاركة الجزائريين في الكفاح التحريري:

مثلما تم تنظيم نشاط الثورة العسكري على جبهة الحدود فان النشاط المدني أعيد النظر في تنظيمه ليكون في خدمة الاستراتيجية الجديدة للثورة، وقدمت السلطات التونسية تسهيلات مختلفة لتنظيم شؤون الجالية الجزائرية في تونس وتأطيرها، وأقرت لجبهة التحرير الوطني بحق الإشراف على الجالية، ولكنها اختلفت معها في بعض القضايا القانونية والتنظيمية، وقد كانت الجالية الجزائرية بتعدادها الضخم (**50** ألف جزائري) ووضعيتها المختلفة (فرنسيون، محايدون، منخرطون في جبهة التحرير الوطني... الخ) تخلق كثير من الإشكالات الإدارية والقانونية[64]، هل يؤطرون جميعهم قصرا في صفوف جبهة التحرير الوطني؟ وهل يحق للثورة تنظيم مشاركتهم المالية والسياسية بالوجه الذي تراه مناسبا دون مراعاة أوضاعهم القانونية؟ ولا شك أن القوانين الدولية المنظمة لنشاط الرعايا الأجانب تختلف كثيرا

عن حالات الحركات التحريرية التي لا يعترف بشرعيتها القانونية أصلا، وان الجزائريين الحاصلين على الجنسية الفرنسية كانوا يثيرون مشكلات قانونية للسلطات التونسية، لكنها ومع ذلك منحت جبهة التحرير الوطني سلطة الإشراف على الجزائريين المستوطنين في تونس وعلى اللاجئين حديثي العهد[65].

رابعا- بعض أدوار التليلي التضامنية مع الثورة الجزائرية خلال مرحلة 1959-1962: يعد أحمد التليلي من رموز النخبة التي ناضلت من أجل وحدة المغرب العربي، وقد جسد ذلك وهو نقابي في صفوف الاتحاد التونسي للشغل وسياسي في أمانة الحزب الدستوري الحر التونسي، حيث أسهم في إنجاح مؤتمر اتحاد نقابات الشمال الإفريقي نهاية عام **1957** رفقة أحمد بن صالح، وكان محركا نشطا للوفد التونسي المشارك في مؤتمر طنجة لوحدة الأحزاب المغاربية في أفريل **1958**، وكان التزامه بدعم الثورة الجزائرية يندرج في الإطار، ما جعله يكسب صداقة الوفد الجزائري المشارك في المؤتمر (عبد الحميد مهري، فرحات عباس، فرانسيس، بومنجل، بوصوف، قائد رشيد)، ويؤكد هذا الأخير الذي خبر مواقف التليلي السياسية أن الرجل كان مغاربي التوجه "كانوا وطنيين بحق، يحبون الوطن بحق، كانوا يشعرون بأنهم ينتمون إلى شمال إفريقيا، ويمكنني القول أن رؤيتهم لم تكن تقف عند حدود المصلحة الداخلية، ولكنهم كانوا ينظرون إلى الصالح العام لأنهم كانوا مثلنا اليوم يعرفون أن لا سبيل إلى حل مشاكلنا إلا ضمن التحاد"[66]، ويؤكد المحجوب بن الصديق الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل على الدور المغاربي النقابي والسياسي الذي أداه التليلي إيمانا منه بوحدة المغرب العربي، حيث يقول عن رفيقه في النضال:

"ومن أبرز خصاله النضالية، انه كان من الذين آمنوا بربط كفاح شعبه بشعوب المنطقة كلها، واستمر بعد استقلال تونس مؤمنا بروح التضامن التي تجلت في نشاطه الدؤوب من أجل نصرة كفاح الجزائر..."[67].

وبعد فشل تجسيد اتفاقية طنجة في مؤتمر المهدية بتونس خلال جوان **1958** ومجيء ديقول للسلطة بدأت بعض المواقف البراغماتية لبورقيبة تؤثر على العلاقات المشتركة، ووجد التليلي نفسه في حرج، مثلما حدث في حدث في اجتماعات المهدية، وكذا أزمة صائفة **1959** ومحاولة تقنين الحضور الجزائري في تونس[68].

فقد تعودت السلطات التونسية عند إثارتها المشاكل في وجه الثورة الجزائرية اختيار الوقت المناسب، ويكون في الغالب زمن تحسن العلاقات مع فرنسا، فكلما لاحت تباشير عودة العلاقات مع فرنسا افتعلت مشكلا مع الثورة الجزائرية، مثل الذي عرفته في صيف **1959** والمرتبط أساسا بمسألة الحضور الجزائري الذي كان قائما من قبل، وقد حصل في أفريل **1959** تجاوز خطير دون ان يعرض العلاقات للتأزم لكنه كان ممهدا لازمة صائفة **1959**.

استنادا إلى معلومات أكيدة توصل بها بوالصوف فإن القوات الفرنسية في الجزائر خططت لتنفيذ هجوم كاسح على تونس في ماي **1959**، وذلك بهدف القضاء على القوات الجزائرية المرابطة في الحدود، وعليه بحث مع محمد يزيد وزير الإعلام الخطوات الواجب اتخاذها فكان من المفيد إعلام السلطات التونسية بالأمر، وكلف يزيد بالمهمة، فالتقى هذا الأخير يوم **21** أفريل مع وزير الداخلية التونسي الطيب المهيري وأحمد التليلي، وعرض عليهما المعلومات التي بحوزته ملتمسا موقف السلطات التونسية[69]، وانتظر

يزيد أياما دون رد حاسم، وعندما لم يعد قادرا على الانتظار أكثر نشر البيان في **28** أفريل **1959** وتدخلت السلطات التونسية لتمنع إذاعته، وعقد الباهي لدغم والتليلي والمهيري وعبد الحميد شاكر جلسة تأنيبية لمحمد يزيد، لم تقتصر على مسألة نشر البيان بل تركزت على مخالفات جيش الحدود ضد السيادة التونسية[70]، وقد حذر بورقيبة من تدخل المسؤولين الجزائريين ودعوة الرأي العام التونسي لتوسيع المواجهة، وأكد أن ذلك يعد تدخلا في الشؤون التونسية ويعطي الحجة لفرنسا التي ما فتات تطالب بمراقبة الحدود[71].

وقد انتظر بورقيبة طويلا وعشية انطلاق المفاوضات الفرنسية – التونسية استعد لتوجيه خطاب ناري ضد ما أسماه مخالفات جيش الحدود، وكان يهدف إلى مغازلة فرنسا وإعادة طرح الحضور الجزائري في تونس جزئيا، فقد تناول في الخطاب المطول يوم **23** جويلية **1959** الأزمة الجزائرية من جوانبها المختلفة وانعكاسات تضامن التونسيين مع الجزائر، وندد بمساعي الجزائريين نقل الحرب إلى تونس من خلال اشتباكهم مع السكان والجنود التونسيين، وأن ذلك من شأنه أن "يحرمهم من عطف الشعب التونسي وهم في أمس الحاجة إليه ما دام أن الحرب ما تزال طويلة".

ودعا بورقيبة الجزائريين إلى أن لا يفرطوا في رصيدهم أو أن يركبوا مركب الغرور باعتبارهم يملكون القوة والسلاح ولديهم جيشا كبيرا, وأكد بورقيبة أن الاشتباكات الأخيرة "لا يمكن السكوت عنها باعتبار الجزائريين إخوانا لنا... الشرط الأول الذي لا محيد عنه ولا محيص من التزامه في علاقتنا معهم يتمثل في احترامهم للسيادة التونسية والبذلة التونسية وممثلي السلطة التونسية من قضاة ومعتمدين وحرس وطني وبوليس وغيرهم..."،

وخلص للتحذير من مغبة" اضطرار الحكومة التونسية إلى الدفاع عن سيادتها والضرب على أيدي العابثين منهم أو أن تنفر منهم إخوانهم التونسيين لأن هذا ليس في صالح القضية الجزائرية ولا يعين على تقريب ساعة الخلاص هذه نصيحة الأخ لإخوانه وإنذار في آن واحد"[72].

ويدلل التقرير على الطابع الافتعالي لهذه الأزمة بتحضيرات قامت بها السلطات التونسية أسابيع قبل الأزمة، منها مركزة القوات التونسية في الحدود، وإطلاق إشاعات كاذبة ضد الجزائريين، ورفض تسريح الأسلحة المحجوزة[73]، وكل هذا يؤكد أن بورقيبة كان وراء افتعال هذه الأزمة، بهدف كسب الموقف الفرنسي من جهة وتقنين الحضور الجزائري من جهة أخرى.

لقد طرح الحضور الجزائري في تونس كثير من المشاكل على الدولة التونسية بإقرار من قيادة الثورة لكن هذه المشاكل والخلافات سويت بالتوافق بين الطرفين، و"عولجت في إطار روح التفاهم المتبادل"[74]، ووفق هذا الإطار حاولت قيادة الثورة معالجة مشكل أزمة صائفة **1959** التي وصفت بالأكثر خطورة، فقد تطلب الأمر انتقال بعض وزراء الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية إلى المناطق الحدودية والوقوف على حيثيات هذه المشكلة، إذ قام الباهي لدغم وكريم بلقاسم بزيارة إلى الكاف وعاينا طبيعة المشاكل المطروحة، وكان من الصعوبة بمكان تحديد المسؤوليات في تلك الأحداث اليومية التي تقع بين العسكريين وبين المدنيين من كلا الطرفين[75] خاصة وأن الحضور الجزائري تقوى في تونس خلال هذه الفترة سواء على المستوى العسكري أو الاجتماعي أو السياسي، فكان هذا البلد الصغير جغرافيا يأوي ما يقارب الخمسة عشر ألف عسكري ومائتا ألف مدني

لاجئ، يعيشون في مؤسسات ومراكز تابعة للثورة الجزائرية، ويحتكون بالسكان التونسيين، الذين يظهرون تضامنا لا محدود[76]، وقد بدت السلطات التونسية متخوفة من ثقل هذا الحضور وانعكاساته على الشعب التونسي، ذلك لأنه يكبل استقرار تونس وتنميتها، ولا يسمح بفرض السلطة والتوجيه السياسي للحزب الدستوري الحر، ويحتضن الأفكار والإيديولوجيات المناوئة للبورقيبية ويتهدد تونس في كل وقت بالوبال وكل هذه المخاوف أوحت لبورقيبة سلوك سياسة حازمة تجاه الجزائريين[77].

إن مؤامرة العموري وانفصال حنبلي[78]، وأزمة الحكومة المؤقتة وعدم القدرة على فرض النظام كلها مبررات كالها بورقيبة لبض أعضاء الحكومة الجزائرية عندما استقبلهم في أكتوبر **1959**، مؤكدا على تحفظاته بالقول" لا أستطيع لنفسي أن أترك على الأراضي التونسية جبهة عرضها مائتا كيلومتر، وجيشا من **15000** رجل... وأنتم لا تسيطرون على جيشكم ..."[79].

كان التليلي يتابع تطور ملف العلاقات الجزائرية التونسية، ويساهم في إيجاد الحلول الودية التي تحافظ على علاقة الصداقة بين تونس المستقلة والحركة التحررية الجزائرية، كما كانت علاقته برجال جبهة التحرير الوطني وثيقة، وخاصة الباءات الثلاث الذين يديرون دفة السلطة، وكذا الزعماء الخمسة المعتقلون، وتشير بعض الشهادات أنه كان يتدخل أحيانا لفض الخلافات بين رجال جبهة التحرير الوطني في تونس[80].

في بداية عام **1960** استقرت الحكومة المؤقتة في تونس، ولم يصحب ذلك إعلان رسمي خشية على العلاقات التونسية-الفرنسية وحفاظا على مصلحة الثورة، وأعادت تونس النظر في سياستها وأعربت عن تقديم

دعمها، وبشكل غير متوقع حققت سياسة المهادنة واللين مع بورقيبة كثيرا من المكاسب، وهكذا تغير منحى العلاقات الذي كان يسير باتجاه التدهور وألغيت التعليمات التي أعطيت بمضايقة الجزائريين وتعطيل نشاطهم[81].

وعلى الرغم من كل هذا كانت سياسة الحكومة الجزائرية دقيقة، وعلاقاتها حذرة مع النظام التونسي، فهي تعرف جيدا مبادئ البورقيبية وطموحاتها في استغلال القضية الجزائرية، لقد أرادت أن ترمي بكل ثقلها للعب أوراق السياسة التونسية، وبواسطة سياسة المهادنة استطاعت أن تكسب الموقف التونسي لرفع الحواجز والضغوط التي تواجه نشاط الثورة في تونس خاصة تمرير الأسلحة، وتموين جيش الحدود واستقبال المساعدات الدولية وفرق المتطوعين الأجانب وكذا توفير الدعم السياسي والدبلوماسي للقضية الجزائرية، ورعاية التضامن الشعبي التونسي المؤازر للثورة الجزائرية، وفي **19** ديسمبر **1960** وبعد مساع حثيثة وقعت تونس مع الحكومة الجزائرية اتفاقية تعاون، تقضي بإعفاء سلع وتجهيز الحكومة الجزائرية المؤقتة وجيش التحرير والهلال الأحمر الجزائري من الرسوم الجمركية[82].

وهكذا أتيحت الفرصة لتموين جيش الحدود وتحديثه وتنظيمه في قيادة موحدة استقرت في غار الدماو وكانت تراقب خط الحدود التونسية من أقصى الشمال إلى غدامس وقبلت الحكومة التونسية في هذه المرحلة بدخول مختلف الأسلحة بما في ذلك الثقيلة منها، وقد اشتملت الشحنات المقتناة على كميات ضخمة خلال الفترة ما بين فيفري **1960** وماي **1961**[83].

وعلى الرغم من ضغوط سياسة بورقيبة وزملائه في الديوان السياسي، كان التليلي يجتهد في الدفاع عن الموقف الجزائري، ما كان يسبب له إحراجا مع بورقيبة، ولكنه يعوض ذلك بواسطة الاتحاد التونسي للشغل الذي يتولى

أمانته، في عام **1959** وعقب استشهاد عيسات إيدير أصدر بيانا شديد اللهجة ضد السياسة الفرنسية، وفي **13** فيفري **1960** وجه خطابا لإطارات الاتحاد بدار الشغالين، ندد فيه بتفجير القنبلة النووية في الصحراء الجزائرية[84].

وفي أكتوبر **1960** وبعد أن تبين لبورقيبة قرب استقلال الجزائر طرح مشروعا غريبا هو وحدة تونس والجزائر، وكان يخفي طموحات تتعلق بالمطالب القطرية لتونس وبطموحاته الشخصية، ولم تستسغ الحكومة الجزائرية المؤقتة هذا المشروع، ولم توله أهمية كبرى باعتباره يهدف إلى احتواء الثورة الجزائرية وهي في عامها السادس، ولا يمكنه أن يحقق أهداف الثورة في الاستقلال التام، وإنما يخفي نوايا قطرية وشخصية لبورقيبة[85] وقد حاولت بدبلوماسية مهرة التهرب من بحث المشروع جديا خلال لقائين مع المسؤولين التونسيين، الأول في **5** نوفمبر **1960** والثاني في **12** نوفمبر **1960**، وقد بذلا لدغم ولمقدم والتليلي جهدا كبيرا في الاجتماع الأخير لإقناع عباس وبن طوبال بتقبل المشروع ولو ظاهريا[86].

وفي فيفري **1961** أجرى بورقيبة محادثات في رامبواي مع ديقول وكان يطمح لتحرير بنزرت والحصول على مطالبه الحدودية في الجنوب المتاخم للجزائر، في هذا السياق أجرى مباحثات مع فرحات عباس وتظاهر بأنه يسعى لحل القضية الجزائرية، وكان التليلي رفقة الطيب المهيري ومحمد المصمودي مضطرا لإجراء محادثات مراطونية مع المسؤولين الجزائريين في تونس.

وقد تداول المسؤولون الجزائريون الأمر فيما بينهم وخلصوا في البداية إلى إظهار ترحيبهم بقمة باريس والحيطة من مناورات ديغول ومطامح

بورقيبة، وإثر توضيح كريم للمطامح الفرنسية والبورقيبية من وراء اللقاء تقرر وضع حد للتدخل التونسي في القضية الجزائرية وعقد فرحات عباس مقابلة مع الباهي لدغم يوم **16** فيفري أبلغه فيها بموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة المبدئي بضرورة الاتفاق على تنسيق الموقف والاتفاق على مباركة لقاء باريس من جهة والتأكيد على انفراد الجزائريين بحل قضيتهم دون وساطة، وأجبر الباهي لدغم على الموافقة على مبادئ معلنة تحدد إطار الوساطة التونسية[87].

وطرحت مشكلة الصحراء بحدة، وخاصة بعد أن أظهر بورقيبة طموحه في توسيع حدود ترابه الجنوبية ليساير الرؤية الديقولية، وهو ما جع العلاقات تتعقد من جديد، وقد أرسل ابن بلة من سجنه رسالة لاذعة الى بورقيبة مع الطاهر بلخوجة، ويذكر بلخوجة في شهادته أنه حمل رسالة ابن بلة الى بورقيبة للتو وأن بورقيبة بعد أن تأملها علق قائلا: "إن الأمر لم ينته بعد مع الجزائريين" وأكد نظرته في أحقية تونس في المطالبة بتسوية حدودها، منبها إلى غموض السياسة الفرنسية وإلى النزاع الذي بدأ يطفح بين القيادات الجزائرية، واجتمع بلخوجة بعدها مطولا مع الطيب المهيري واحمد التليلي، وعقد عدة اجتماعات مع مسؤولي الحكومة الجزائرية أفضت للاتفاق على الاستمرار في تقديم تونس تسهيلاتها وعلى ضرورة ربط اتصالات دائمة مع الزعماء المعتقلين في توركان، وقد أبلغت الحكومة الجزائرية أنها بصدد إعداد مذكرة سياسية تحدد فيها موقفها من الصحراء[88] وقد اضطر ابن بلة ورفاقه الذين استمعوا إلى تقرير بلخوجة عن مباحثاته إلى التنديد علنا بالموقف التونسي، إذ طلب ابن بلة من وزير الشؤون الإفريقية المغربي الخطيب التنديد باسمه الخاص بمواقف زعماء

بعض البلدان المجاورة للجزائر، وحثهم على العودة إلى الطريق السوي وعدم التواطؤ مع المستعمر[89] وقد شعر بورقيبة بالغيظ من اتهامات ابن بلة ومن تدخل مصالي وعلال الفاسي للتنديد بموقفه، واستعد لتأجيج معركته الصحراوية فطلب من بعض مقربيه المحاججة على مطلب تونس الصحراوي، فأعد وزير الإعلام المصمودي كتابا يجمع فيه خطب بورقيبة المدافعة عن الصحراء[90].

لم يكن التليلي دائم التأييد لمواقف بورقيبة، ويبدو انه بدأ يقتنع برؤية قيادة الثورة الجزائرية، وخاصة كريم بلقاسم، الذي كان يعتبره سياسيا كفئا، قادرا ومؤهلا لتولي ترأس الحكومة المقدمة بدل فرحات عباس وعلى حساب غريميه ابن طوبال وبوصوف، وهذا ما كان يجلب له بعض المتاعب، ومع ذلك ظل التليلي الوسيط المفضل لحل المشاكل بين الأطراف الجزائرية المختلفة والمتصارعة، وبينهم وبين السلطة التونسية، ومن فصول ذلك الصراع الخلاف بين الباءات الثلاث، والخلاف بين الحكومة المؤقتة وجيش أركان الحدود صائفة **1961**، حيث تبين للتليلي أن العسكريين الجزائريين في الحدود غير قادرين على حل المسائل السياسية والتعامل مع ملف المفاوضات، وأنه يتوجب دعم السياسيين الشرعيين من وزراء الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم كريم بلقاسم[91] وتوثق لنا بعض الشهادات تدخلات التليلي المتكررة لفض المشكلات، حيث يذكر رضا التليلي أنه عايش حادثت من بين الحوادث الكثيرة التي تمثل صورة للصدامات بين الأطراف الجزائرية، إذ استمع مطولا لطلقات الرصاص في إقامتهم بعمارة بلقيس بالطابق الخامس، عندما كان والده يقوم بوساطة بين أطراف جزائرية

متصارعة، وشاهد كيف قامت مجموعة مسلحة خارج الشقة بخلع الباب أثناء تعثر المفاوضات[92].

لقد جاء ابن بلة للسلطة على أكتاف هيئة الأركان وبعد خلافات دامية مع الحكومة الشرعية، وقد حرص بورقيبة على مساندة الحكومة المؤقتة ودعمها للوصول إلى السلطة، وعلى عكس النظام المغربي كان يدرك بنظرته مخاطر وصول العسكريين للسلطة وقد رد تحالف تلمسان بحدة على تدخلات بورقيبة في شؤون الجزائريين وشن ضده حملة تشهير أساءت كثيرا إلى موقفه خاصة بعد أن بلغ الخلاف أوجه وأمر بورقيبة الجيش التونسي بمحاصرة مقر هيئة الأركان بغار الديماو في اليوم التالي لعزل قادتها في **30** جوان **1962**، وقد زاد هذا القرار في نقمة العسكريين على النظام التونسي، وعبروا فيما بعد بالتوافق مع المكتب السياسي عن لومهم للحكومة التونسية على موقفها المحابي خلال أزمة السلطة وتدخلها في شؤون الجزائريين وأعلن محمد خضير في مؤتمر صحفي عقد يوم **7** جويلية **1962** مهددا "يجب أن نفهم الرئيس بورقيبة الذي تدخل عدة مرات في شؤوننا وانتقد سياستنا وبعضا من قادتنا أنه إذا كان هذا صحيحا وان كانت مثل هذه التدابير ذات الأخطار الكبيرة لم تأجل فإننا سنجد أنفسنا من واجبنا أن ندخل جيش الحدود إلى تونس[93].

في هذا الوقت كان بورقيبة والتليلي معولين على كريم وأنصاره، ومنهم بوضياف، وقد ربط التليلي معه علاقات وثيقة، واعتبره الزعيم الديمقراطي المؤهل لحكم الجزائر، وسانده في معارضته لسياسة ابن بلة، والتقى به في المهجر، اجتمعا هذه المرة كلاهما كمعارضين للنظام في بلدهما، حيث قطع التليلي العلاقة مع بورقيبة وتحول إلى معارض لسياسته في الخارج[94].

لقد ترك التليلي ذكرى طيبة لدى المسؤولين الجزائريين الذين عمل معهم، حيث أشاد الكثيرون بفضله، فاثر وفاته أرسل العقيد عمر أوعمران الذي عمل معه لسنوات رسالة تأبينية إلى سفارة تونس بالجزائر، ذكر فيها بأفضال التليلي على الثورة الجزائرية، ويذكر محمد بوضياف أن التليلي حدثه عن عمليات تهريب الأسلحة السرية دون إعلام الديوان السياسي وبورقيبة، وعن دفاعه عن الملف الجزائري في جلسات الديوان السياسي والحكومة التونسية(95)، كما اعتبر آيت أحمد وابن بلة وبوضياف وفاته عام **1966** خسارة كبيرة للنضال الديمقراطي المغاربي، خاصة وأنه جاء اثر اغتيال المهدي بن بركة، ما أعطى الانطباع بأن هناك أطرافا دولية تحارب المد الديمقراطي في المغرب العربي.

- الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه عن دور وعلاقة أحمد التليلي بالثورة الجزائرية نخلص للتأكيد على ما يلي:

ـ لقد تميز احمد التليلي بشخصيته القيادية الحكيمة، وبشجاعته النضالية والنقابية، ما أهله لتولي مسؤوليات كبرى، كان من بينها إدارة العلاقات مع جبهة التحرير الوطني في تونس، حيث تفانى التليلي طوال سبع سنوات في خدمة الثورة الجزائرية.

ـ لقد ارتبط التليلي بالثورة الجزائرية في مرحلة حاسمة، كانت تتطلب استثمار الدعم التونسي لتنظيم الثقل الجزائري في تونس من أجل إنجاح الثورة الجزائرية، وخاصة في مجال مرور الأسلحة، ونشاط القواعد الخلفية وتوفير الدعم السياسي والمالي والعسكري.

ـ إن احمد التليلي الذي ارتبط بحركة التحرر الجزائرية وبمشروع وحدة المغرب العربي كان أنموذجا للنخبة المغاربية التي تؤمن بفكرة التحرر والوحدة والديمقراطية في المغرب العربي، ولهذا سخر جهوده لدعم الثورة الجزائرية وربط علاقات وثيقة مع قادتها، وكان أمله واسعا في نجاح الثورة الجزائرية لتكون خير تجربة تحررية عربية وعالمية تحقق آمال الشعوب في التحرر والديمقراطية.

- الإحالات:

[1] رضا التليلي: الديمقراطية والتنمية في فكر أحمد التليلي، منشورات الاتحاد العام التونسي للشغل ، تونس، **2005**، ص ص **25ـ 36**.

[2] رضا التليلي: المرجع نفسه، ص ص **35 36**.

[3] المؤدب محمد علي: **الزعيم النقابي احمد التليلي، كفاح ومواقف في سبيل الحركة النقابية والتحريرية في تونس وافريقيا**، مطبعة أوميغا، تونس، **1997**، ص **62** وما بعدها.

[4] عبد الجليل التميمي وآخرون: **شهادات جديدة عن بناة الدولة التونسية: المنجي سليم والطيب المهيري والباجي الادغم والامين الشابي واحمد التليلي واحمد بن صالح،** منشورات مؤسسة التميمي، تونس، **2010**، ص **205ـ 208**.

[5] انظر شهادة مفصلة لبلحسين جرادة سجلها العلاني، عبد الحميد العلاني: **لم ينامو على الذل، شهادات شفوية لعدد من المناضلين والمقاومين من تونس والقيروان والساحل،** شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، **2006**، ص **125**

[6] المصدر نفسه، ص ص **126ـ 128**

[7] شهادة بوضياف لرضا التليلي، رضا التليلي: المرجع نفسه، ص **55**.

[8] التميمي عبد الجليل وآخرون : المرجع السابق، ص **207**. وشهادة المجاهد محمد الامين لعمودي: مجلة المصادر يصدرها المركز و د ب ح ث **1954**، العدد **4**، **2001**، ص **199**

[9] المؤدب محمد علي: المرجع السابق ، ص**259** وما بعدها .

[10] رضا التليلي: المرجع السابق، ص **54** وما بعدها، وكذا شهادة رفيقه الحبيب بولعراس في كتاب ندوة الاتحاد التونسي للشغل، أحمد التليلي: في سبيل الديمقراطية، تونس، **1991**، ص **62** ،

[11] انظر شهادة الباهي لدغم في ندوة الاتحاد التونسي للشغل، أحمد التليلي: المرجع نفسه، ص **88** وما بعدها.

[12] الباجي قائد السبسي: **الحبيب بورقيبة المهم والأهم**، دار الجنوب للنشر، تونس، **2011**، ص **143**

[13] السبسي: المصدر نفسه

[14] عبد الحميد عوادي: القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، **1993**، ص **80**.

[15] يراجع الجنيدي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، حوار حول الثورة، طبع المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، **1986**، ج**3**، ج**1**، ص **282**

[16] ينظر شهادة إبراهيم مزهودي بـ محمد عباس: رواد الوطنية، مطبعة دحلب، الجزائر، **1992**، ص **301**

[17] شهادة حامد روابحية بـ محمد عباس: المرجع السابق، ص **246** وما بعدها. وأحمد توفيق المدني: حياة كفاح مذكرات، الجزء الثالث، ط**2**، م و ك، الجزائر، **1988**، ص **185**

[18] انظر شهادة عبد الجليل المهيري , محفوظة بالمعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية سنوية

[19] أثار محمد خيضر جدالا ومعارضة في اجتماع الوقد الخارجي بتاريخ **01** جوان **1956** اثناء مناقشة طلب مبعوثي الداخل الى تونس المتضمن التعامل مع بورقيبة وحكومته بدل العمل مع صالح بن يوسف لان قضية خاسرة وأنصاره قلة , انظر, احمد توفيق المدني : **المصدر السابق**, ص ـ ص **151ـ152**، وأعرب خيضر في مؤتمر صحفي بتاريخ **26** جوان **1956** عن الموقف نفسه, انظر, **المصدر نفسه**, ص **161**

[20] BELHOCINE Mabrouke: Courier –Alger- le Caire **1955-1956** et le congré de la Soumam dans la revolution ، Casbah ،Alger، **2000**, p **180**

[21] محمد زروال: اللمامشة في الثورة، ط**1**، دار هومة، الجزائر، **2003**، ص, ص**319 320**.

[22] شهادة قايد رشيد، احمد التليلي، في سبيل الديمقراطية، لمصدر نفسه، ص **79**

[23] شهادة قايد رشيد، المصدر السابق، ص **80**

[24] يراجع أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص **148**

[25] المصدر نفسه، ص **186**

[26] شهادة عمار بن عودة ، محمد عباس: ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، **1992**، ص **94**.

[27] ينظر محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط**1** مؤسسة الأبحاث العربية – دار الكلمة للنشر، بيروت، **1983**، ص **160**، ويشير إلى أن السلطات التونسية أوقفت خلال هذه الفترة طالب العربي قائد وحدات واد سوف بحجة أن تصرفاته أثارت السكان التونسيين.

[28] شهادة عمار بن عودة بـــ محمد عباس: المرجع السابق، ص **95**.

[29] أورد فتحي الديب وثيقة محضر اجتماع قادة القاعدة الشرقية وأوراس النمامشة، ينظر فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط**1**، دار المستقبل العربي، القاهرة، **1984**، ص ص **673-674**.

[30] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق ، ص **336**

[31] Mabrouk BELHOCINE : **op cit,** P**218**

[32] محمد حربي: المرجع السابق، ص **160**.

[33] شهادة العقيد أوعمران بـ محمد عباس: ثوار ...عظماء، مرجع سابق، ص **187**

[34] يراجع بخصوص اتصالات الباهي الأدغم والرشيد إدريس مع المسؤولين الجزائريين بالقاهرة في جوان **1956**.أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص **166**

[35] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص ص **278-279**

[36] تشير الباحثة الأمريكية جوان غليسي إلى أن الرواية التونسية بشأن نصوص الاتفاقية تتمحور على الشكل التالي:

1- تحترم جبهة التحرير الوطني الجزائري سيادة تونس ولا تقوم بأية معارك أو اشتباكات على الأراضي التونسية.

2- تقوم جبهة التحرير الوطني بإبلاغ الحرس الوطني التونسي الذي يعد القوافل اللازمة لنقل جميع الأسلحة بقصد تجنب الاشتباك مع القوات الفرنسية المرابطة في تونس.

وتؤكد الباحثة أن المسؤولين الجزائريين لم ينشروا شيئا عن هذه الاتفاقية، في حين تورد الباحثة النص الذي أورده بروبرغز حيث يذكر بنود الاتفاقية على الشكل التالي:

1-يكون الحرس الوطني التونسي وحده مسؤولا عن نقل الأسلحة والمعدات على الأراضي التونسية إلى المناطق المعينة على الحدود.

2- تتولى لجنة فرعية عن جبهة التحرير الوطني في تونس إعداد التعليمات اللازمة حول موضوع شحن الأسلحة وتسليمها.

3- تعطى رخص خاصة لهؤلاء الذين يتولون إيصال المؤن والأسلحة إلى قوات جيش التحرير.

4- يسمح للمحاربين الجزائريين بالتنقل بحرية في المناطق العسكرية على الحدود فقط.

ويتضح لنا أن البنود التي أوردها الكاتب الفرنسي بروبرغز في كتابه "الثوار الجزائريون" الصادر سنة **1959** تتفق في عدد من بنودها مع رواية المدني وإن لم تكن متطابقة معها لذا نعتمد رواية أحمد توفيق المدني باعتباره أحد المساهمين في صوغ الاتفاقية، يراجع جوان غليسي: الجزائر الثائرة، ترجمة خيري حماد، ط**1**، دار الطليعة، بيروت، **1961**، ص **215**

[37] ينظر محمد حربي: المرجع السابق، ص **160**

[38] عبد المجيد شاكر: **منذ 50 سنة... عشت معركة بنزرت،** دار محمد علي للنشر، تونس، **2011**، ص **35ـ 36**

[39] المصدر نفسه، ص **33 ـ 34**

[40] المقاومة الجزائرية: العدد **19** (**15** جويلية **1957**) ص **5**.

[41] رضا التليلي: المرجع السابق، ص **67**.

[42] شهادة الحبيب بولعراس، كتاب ندوة الاتحاد ،أحمد التليلي، في سبيل الديمقراطية، مرجع سابق، ص **62**

[43] انظر: زروال محمد : **المرجع السابق**, ص ـ ص،**403 ـ405**

[44] شهادة المجاهد فارس علي، مقابلة مع الباحث، تبسة، **16** جويلية **2005** .

[45] قبل مسؤولو لجنة التنسيق والتنفيذ بتدخل السلطات التونسية لمواجهة تلك المجموعات المعارضة لقرارات الصومام ويذكر تقرير محمود الشريف أنه وضعت خطط مشتركة مع الولاة لمحاصرة تلك المجموعات واعتقالها في السجون التونسية ,وكانت هذه بمثابة إهانة للجزائريين ,انظر مثلا عن مخطط اعتقال لزهر شريط وعباس لغرور والطالب العربي تقرير محمود الشريف بتاريخ **27** أفريل **1957**

A.N.A GPRA ,.B**12**, DOS **4-5**,

[46] شهادة الوردي قتال, مقابلة مع الباحث، تبسة، **17** جويلية، **2005** .

[47] انظر شهادة اوعمران, محمد عباس : **المصدر السابق** , ص**187**

[48] **L INFORMATION** du **23**avril **1957**□

[49] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة حول "العلاقات الجزائرية التونسية

Mohammed HARBI : **op cit** p **452**

[50] عبد المجيد شاكر: المصدر السابق، ص **35ـ 36**

[51] المؤدب محمد علي: المرجع السابق، ص **313**

[52] انظر عبد الحميد الهلالي: **المرجع السابق**, ص ـ ص،**247 ـ 252**

[53] انظر شهادة أوعمران, محمد عباس: **المرجع السابق**, ص**187**

[54] انظر شهادة ابن عودة، محمد عباس: **المرجع السابق**, ص**97**

[55] انظر تقرير الجنرال قومبياز المؤرخ في **20** جوان **1956** الذي يؤكد في خلاصته ما يلي "وفي هذه الأثناء أصبحت عملية تمرير الأسلحة علنية ومحترفة لتصبح أكثر فأكثر رسمية على الصعيد التونسي الإداري والدستوري" انظر:

S.H.A.T: **2**H **57** ,DOS **3**

[56] انظر شهادة ابن عودة , محمد عباس : **المرجع نفسه**, ص**97**

[57] Amira aliya SGHAIER : **op cit** , p **125**

[58] Mohammed GUENTARI **Organisation politico – administrative et militaire de la revolution Algerienne de 1954 à 1962** ,OPU; Alger; **1994**; T**2**, p- p, **835**-**844**

[59] انظر، تقرير دائرة الشؤون التونسية والمغربية حول العلاقة مع تونس

A.Q.A Serie Algerie **1953**-**1959** , B **47**, Dos **5** ,**9**. "Relation avec Tunisie **1956** –mai **1959**"

[60] انظر العسكري ابراهيم: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة (د ت), ص**186**

[61] انظر علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري **1946**ـ **1962**، دار القصبة، الجزائر، ص ـ ص، **219** ـ **221**. والطاهر سعيداني : القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط**1**، دار الأمة، الجزائر، **2001** ، ص ـ ص، **122** ـ **148**.

[62] شهادة عبد الجليل المهيري, سبق ذكرها

[63] شهادة عبد الجليل المهيري , سبق ذكرها .

[64] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول "تونس بورقيبة والثورة الجزائرية". **A.N.A.** GPRA...B**302**. DOS .**7** **4**

[65] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول العلاقات الجزائرية التونسية افريل **1960**.

HARBI Mohammed: Les Archives de la revolution Algerienne ،ed، jeune Afrique ،Paris، **1981**, p **448**

[66] شهادة رشيد قايد، كتاب ، احمد التليلي، في سبيل الديمقراطية، مرجع سابق، ص **79**

[67] شهادة المحجوب بن الصديق، كتاب، احمد التليلي، المرجع نفسه، ص **67**

[68] راجع كتابنا، مقلاتي عبدالله: العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة التحريرية، دار بوسعادة، الجزائر، **2013**، ج**2**، ص **237** وما بعدها.

[69] بلاغ وزارة إعلام الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي اعلم بوجود هذا المخطط, قد وورد في ذيله التأكيد "بأن جيش التحرير الوطني لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي في حالة وقوع العدوان الفرنسي على تونس وجيشها الوطني" أنظر:

Mehammed HARBI : **op. cit** ;p- p **445**- **447**

[70] لقد رصدت الاستخبارات الفرنسية هذا الخلاف وأسهمت في تأجيجه، انظر تقرير الاستعلامات للمخابرات الفرنسية، للأسبوع من **2** إلى **8** ماي **1959**.

S.H.A.T :**1**H ,**1333** !,DOS **1**

[71] انظر خطابه يوم **23** جويلية **1959العمل** عدد يوم **24** اكتوبر **1959** . وقد حاولت السلطات الفرنسية فعلا استغلال الحدث للمطالبة بمراقبة الحدود التونسية. انظر برقية رئيس الحكومة الفرنسية الى وزير الخارجية يلتمس السعي للتفاوض مع تونس لتشكيل لجان مراقبة مشتركة للحدود ومعالجة قضايا العلاقات بما يخدم المصلحة الفرنسية

S.H.A.T 1H **1333** DOS **2** Surveillance et frentaire I

[72] انظر خطابه، الحبيب بورقيبة: **خطب**، ج **9**، منشورات كتابة الدولة للإعلام, تونس, **1977** ص ـ ص،**44**ـ **45**

[73] Mohammed HARBI **: op .cit** ,P- P, **454**- **455**

[74] **IBID** .P **450**

[75] شهادة الطيب الثعالبي , مقابلة مع الباحث، الجزائر العاصمة **16** مارس **2006**.

[76] أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة حول وضعية العلاقات الجزائرية التونسية" مؤرخ في **10** جوان **1960**

DOS **7_3**. **A.N.A.**. GPRA . B **302**

[77] أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية بتونس "تونس بورقيبة في مواجهة الثورة الجزائرية"

A.N.A. GBRA. B **302** .DOS **7 _4**

[78] احد قادة جيش الحدود ,اختلف مع سي ناصر وهدد بالاستسلام للفرنسيين وبعد مواجهة محتدمة على الحدود اشتركت فيها القوات التونسية نفذ حنبلي تهديده وقد كان ورقة مربحة لديغول في الترويج لمشروع سلم الشجعان وأعطى الدليل لبورقيبة على عدم وحدة جيش التحرير الجزائري.

[79] Redha MALEK : L' Algerie à Evian; Histoire des négociations secrètes **1956 1962** ،DAHLAB، Alger، **1995**, p **150**

[80] رضا التليلي: المرجع السابق ، ص**68**ت **71** .

[81] **S.H.A.T 1**H **1760** DOS **4**, " Relations entre le GPRA et la tunisie "

[82] Farouk BEN ATIA : **les actions humanitaire** ، L'Aurore ،ed garnier freres، paris، **1981**, p :**96**

[83] انظر محمد حربي: **المرجع السابق**، ص**221**

[84] المؤدب محمد علي: المرجع السابق، ص **314** ورضا التليلي: المرجع السابق، ص **221**– **222**

[85] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة "تونس بورقيبة في مواجهة الثورة الجزائرية"

A.N.A. ,GPRA , B**302** , DOS **7- 4**

[86] انظر تقرير حول اللقاء الذي جمع عباس وابن طوبال مع لدغم والمقدم يوم **12** نوفمبر **1960**.

A.N.A. GPRA, B **8**, DOS **10- 1- 1**

[87] Redha MALEKE : **op cit** , p –p, **150**–**151**.

[88] BELKHODJA Tahar ; Les Trois decennies Bourguiba éd Arcanteres publisud ، paris **1998**, p-p **57**-**58**..

[89] **EL MOUDJAHID** . n° **82** .(**25** juin **1961**) T**3**. p **514**.

[90] انظر الحبيب بورقيبة: **معركة الجلاء عن بنزرت الجنوب**, منشورات كتابة الدولة للأعلام، تونس, **1961**, ص **59**.

[91] حربي محمد: المرجع السابق، ص **225**

[92] رضا التليلي: المرجع السابق، ص **65**

[93] **LE MONDE** :du **8** juillet **1962**

[94] في عام **1964** وقبل ان تحول بوضياف الى فرنسا ترك ابنه خير الدين وديعة لدى احمد التليلي، والذي تكفل به وادخله المدرسة، انظر رضا التليلي: المرجع السابق، ص **230**

[95] رضا التليلي: المرجع السابق، ص **64**-**65**